برغم التحسن الامني واستقرار سعر الدولار

الاسواق المحلية تشهد ارتفاعاً في الاسعار

ادهم يوسف

(٢٠٢)

الكل يبيع ويبيع..

غالبا ما نرى أشياء كانت بعيدة عن أعيننا كانتشار أسواق فرعية غير قانونية في داخل المحلة او المدينة مما دعا ذلك العديد من العاطلين عن العمل في الإسراع بإشغال مساحات لا باس بها وشغلها لحسابه الخاص متناسياً انه قد استولى على أملاك الدولة ؟ بسطيات مختلفة هنا وهناك غابت عنها أعين أمانة بغداد. قد سمعنا إن هنالك أسواقاً نموذجية تبنى في المناطق الشعبية. ولكننا مازلنا نشاهد البسطيات التي استفحلت بشكل كبير خصوصا في بغداد.. السيد عادل محمد الهاشمي أستاذ اللغة عربية قال. هنالك أخطاء تتحملها الجهات الرسمية في زيادة الأسعار على جميع ما يحتاجه المواطن البسيط . لو نظرنا الى صلب الموضوع في تلك المشكلة المزمنة نرى إن هنالك عدة عوامل جعلت الاقتصاد العراقي ينحدر إلى أدنى مستوياته، على سبيل المثال المتلقي العراقي يرى الاحداث التي تمر في البلاد من فساد إداري ومن سرقة وتهريب النفط تقوم به عصابات منظمة حيث أحدثت تلك العوامل حالة من حب الذات ألا وهي كيف أوفر لعائلتي قوت يومي على حساب الغير. هنا نقف عند نقطة مهمة هي ان التاجر، والمستورد يفكر مالياً كي يعزز أرصدته وصاحب المحل الصغير يتطلع إلى امتلاك ثلاثة محال تجارية على حساب المواطن إما من يقف وراء تلك البسطيات ويفكر أيضا بامتلاك محل صغير . نقرا من ذلك إن من يمتهن مهنة البيع لا يفكر بمصلحة الجميع لذا أرى ومن خلالكم إن تضع الدولة أسس وقوانين لمن يتجاوز ويتلاعب بقوت الشعب فعليها ان تضع برنامجاً اقتصادياً طويلاً الأمد يعزز من مكانة التاجر العراقي بالدعم الكبير في اقتناء البضائع ذات المواصفات العالية من الجودة وفي الوقت نفسه تكون مدعومة عند وصولها للمواطن البسيط . نحن نعيش في زمن الحروب الاقتصادية فعلينا ان نكون على يقين ان بلدنا فيه خيرات لا يحصى عددها ومواطنوه يتضورون جوعا..

تضارب الأسعار ..

استكملنا تجوالنا في سوق باب المعظم حيث وجدنا المواد الغذائية بجوار الملابس العتيقة وحبوب السمنة تجاور العطور والفواكه. الكل ينادي بضاعتي هي الأجود سرد لنا الحاج أبو ربيع صاحب بسطية لبيع الخضراوات عن أسباب ارتفاع الأسعار حيث اكتشفنا انه من المستفيدين من تلك الزيادة التي طرأت على المتقاعدين في الاونه الأخيرة فقال. ارتفاع الأسعار جاء على خلفية زيادة رواتب المتقاعدين والموظفين ومن ناحية أخرى نرى ارتفاعاً ملحوظاً في المناطق التي لا يتوفر فيها الأمن حيث تشهد جميع المواد الغذائية وغيرها ارتفاعاً كبيراً لعدم قدرة اغلب التجار أو أصحاب المحال التجارية التبضع من أماكن الجملة اقصد الشورجة وجميلة وغيرها من المراكز الرئيسية. وهذا يؤدي بالنتيجة الطبيعية الى ارتفاع الأسعار. ومن ناحية أخرى نرى إن حجج تجار الجملة لا تنتهي الكل يعرف إن سعر صرف الدولار ربما قد استقر ما بين ١٢٠٠٠٠ إلى ١٢٥٠٠٠٠ إذ نرى إن غالبية تجار الجملة قد اصطنعوا حكاية جديدة مفادها إن تعاملنا مع دول الجوار بالعملة المحلية وتامين الناقلات على حسابهم الشخصي مما يزيد تكلفة جميع البضائع التي يتحملها المواطن فقط. وأضاف المواطن نمير عبد علي كاسب هنالك أخطاء ارتكبتها وزارة الزراعة على سبيل المثال نرى إن سعر الكيلو غرام من الطماطم والخيار المستورد (١٥٠٠) دينارا فيما لوكانت وزارة الزراعة قد اجتهدت بزراعة تلك المواد الزراعية لوجدنا ان سعرها أفضل بكثير عن البضاعة المستوردة. باعة الخضراوات والمواد الغذائية يتحملون القسم الأصغر في ارتفاع تلك الأسعار ولكن المحور الرئيسي هو التاجر والمستورد .بالنتيجة النهائية على الجهات المعنية إن تضع خطط وبرامج للحد من زيادة الأسعار . فيما شدد علاء وانتصار فخري موظفان على كبح نار التجار الذي بدأيتصاعد يوم بعد أخر بسبب توجه الحكومة والاجهزه الأمنية لكبح الإرهاب في مناطق بغداد وأضافوا إن لهيب الأسعار لا يختلف عن كبح جنوح الإرهاب فكلاهما يشكل خطراً يحدق ويلحق الضرر بالمواطن العراقي.

عين الحقيقة..

إما القسم الأخر فراح يتهم وزارة التجارة لتعثرها المستمر في تامين مفردات البطاقة التموينية في اغلب المناطق التي تشهد تحسناً امنياً .حيث كانت الذرائع في عدم إيصال تلك المواد إلى مناطق المواطنين في السابق تندرج في إطار العمليات العسكرية .خلف عيدان ٧٢ عاما متقاعد قال اغلب تجار الجملة والمفرد هم من يرفعون الأسعار عندما يرون تلكؤاً من وزارة التجارة في تامين إيصال جميع مفردات البطاقة التموينية للمواطنين. ونرى إن اغلب المواد لا يحصل عليها المواطن مثل الزيت والصابون والشاي والطحين مما يسهل لضعفاء النفوس زيادة أسعارها في المحال . فيما كشفت السيدة أم هيام موظفة في وزارة الإسكان والأعمار ان عملية ارتفاع الأسعار المستمرة لها مقوماتها وأسبابها من ناحية انخفاض نسب المشاريع التي تنجزها الدولة وهذا قد يسبب بنسب كبيرة زيادة العاطلين عن العمل. وهذا يعطي انطباع إن أرادت الجهات الحكومية السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي فعليها إتباع أساليب متطورة في إلية استيراد المواد الغذائية من الدول المجاورة وأيضا تعزيز الصناعة العراقية من جديد وخصوصا القطاع الخاص كي لا تخرج العملة الصعبة إلى خارج البلاد مما يؤدي إلى انحدار العملة المحلية في الأسواق العراقية والنسبة الأكبر هم أصحاب الدخل المحدود. إما السيدة نزيهة كاظم فقالت في السابق كنا نعرف إن الزيادة في الأسعار تأتي قبل بداية شهر رمضان المبارك وعيد الأضحى وهذا أمر طبيعي فجميع العوائل العراقية تتبضع بشكل مستمر ولافت للنظر .إما ألان فالحالة مختلفة جدا حيث نرى ازدياد مستمراً على جميع ما يحتاجه المواطن من مواد غذائية ومنزلية خصوصا عندما نسمع إن هنالك زيادة في رواتب الموظفين والمتقاعدين. والجدير بالذكر إن غالبية المستفيدين من تلك الزيادة لا يشكلون سوى نسب بسيطة مقارنه بالعديد من العوائل التي ليس لها مردود مالي . وبالمحصلة النهائية نرى نسب العوائل المتضررة من تلك الزيادة تفوق بكثير نسب المستفيدين من تلك الزيادة ..

عودة الجمعيات التعاونية..

فيما رأى السيد يونس جرجيس ٥٩ عاما موظف في مصفى الدورة ان على الجهات المسؤولة ان تعيد فتح الجمعيات التعاونية إلى سابق عهدها فهي بنظر المواطن البسيط بوابة الاستقرار من جشع التجار وتلاعبهم المستمر في أسعار صرف المواد الغذائية. وجميعنا يعلم ان تلك الجمعيات التعاونية قد نجحت بشكل كبير وأسهمت في الحفاظ على الأسعار الملائمة الأصحاب الدخل المحدود .لذا أرى من النظر بجدية في إعادة وتأهيل تلك الجمعيات التعاونية فإنها تأتي بالدرجة الثانية بعد القطاع الخاص المعدوم في الوقت الحاضر. وأشار السيد طه مهدي مدرس. ليست الجمعيات التعاونية وحدها من تحمي المواطن البسيط بل هنالك حلول أخرى كعودة افتتاح الأسواق المركزية التي كنا نتبضع منها كل ما نحتاجه من مواد غذائية ومنزلية وحتى الأجهزة الكهربائية وبأسعار مخفضة. لذا أرى ان وزارة التجارة هي المعنية بالذات في توفير وتجهيز تلك الأسواق من مناشئ عالمية حالنا حال دول الجوار التي انتعشت باقتصادها على الرغم من إننا نملك ثروات كبيرة وعديدة تغنينا عما يحل بنا من نقص وعوز.. السيد جاسم عباس المشهداني كانت وجهه نظره مختلفة فقال . كل ما ذكر هو عين الصواب والحقيقة التي يتجاهلها غالبية أصحاب القرار ؟ إن ارتفاع الأسعار بين الحين والأخر يأتي نتيجة خلل وتلكؤ وزارة التجارة الموكلة في إيصال جميع مفردات البطاقة التموينية فهي من التي تسبب بطريقة أو بأخرى في ارتفاع اغلب المواد الغذائية في أسواق بغداد وهي محصلة لإخفاقات متكررة يكون الخاسر الوحيد المواطن وحده فقط. إذن كيف نريد منها إن تجهز الأسواق المركزية والجمعيات التعاونية بما يحتاجه المواطنون البسطاء وهي لم تف بالتزاماتها تجاه إيصال مفردات الحصة التموينية لدى المواطن! تلك هي المعضلة..

في الهم الاقتصادي

اسواقنا على محك الزيادة في الاجور

هادي طعمة

أُقرت قبل ايام الزيادات في الرواتب التي طال الحديث عنها فيما تقوم القاعدة الاقتصادية المتبعة لمثل هذه الاجراءات على اساس اقتصادي يتناول الزيادة في مجالي الانتاج الزراعي والصناعي بحيث يتحقق من ذلك زيادة في العرض مقابل زيادة الطلب المتوقع من جراء زيادة المداخيل ، فاذا لم تكن ثمة زيادة في المعروض فان زيادة الطلب على السلع والبضائع تتيح المجال الواسع لزيادة الاستغلال والغلاء السائد في السوق، وهو الذي لم تتوقف وتيرته عن الاستمرار في الصعود لتصب الزيادة عندئذ في غول التضخم المفترس لتوازن الاقتصاد ولتزداد الاسعار اكثر مما كانت عليه فتذهب هباءً موجعا من ايدي من شملتهم ولتجعل من لم تشملهم هذه الزيادات عاجزين عن شراء بعض من الحاجيات الضرورية التي كانوا يستطيعون شراءها من قبل ، وذلك ما لايناسب الوضع الانساني للمواطنين ،وقبل ذلك ، قبل ان تصل الزيادات الى جيوب من شملتهم بوقت غير قصير وبالتحديد منذ بدء التحدث بقرب اقرارها فتحت تماسيح الاسواق بما فيها بعض الباعة الجوالين والاخرون المتعاطون البيع على الارصفة ، افواهها المفترسة لتلتهم ما في ايدي الناس من مبالغ مخصصة لقوت ما قبل الزيادات ، وذلك ما لا يوافق القاعدة الاقتصادية التي توجب (تحقيق ملازمةالاجور للانتاج) حيث تتعين أي زيادة في الاجور بحدود معدلات زيادة الانتاجية. والاخلال بهذه القاعدة وترجيح الاجور يؤدي الى حدوث فجوة في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الاستيراد وضعف الصادرات او انعدامها وارتفاع الاسعار في الداخل ، ومن ثم تسبب اضافة جديدة الى التضخم.

(اقتصادية المدى) حرصت على استطلاع رأي مواطنين في الزيادات وانطباعاتهم عن السوق بعد الاعلان عن اقرارها وحرصت على ان يكونوا من خريجي الجامعة ومن المتزوجين ليكون ما يدلون به اوضح من سواهم واقرب الى الحقيقة والواقع.

فكان هاشم ابو محمد (مدرس من سكنة السيدية) اول من التقتهم فقال مجيبا عن رأيه بالزيادات وانطباعه عن السوق: اقتصادنا مصاب منذ سنين عديدة باخطاء ظلت تتراكم ويزداد تعقيدها بسبب اضطراب الاوضاع طوال ما يزيد على ربع القرن وبسبب بذخ الكثير من مواطنينا في المناسبات الى حد التبذير حتى صارت اسواقنا لا تحتاج الى ذريعة لتزيد الاسعار فهي متاحة لها بسبب وغير سبب فمع اجراءات فرض القانون في البصرة ومنع التجوال في بغداد مثلا طرات زيادات ملحوظة جدا على حاجيات البيت اليومية ولما انتهت هذه الاجراءات الوقتية لم تنخفض الاسعار الا في حاجة او اثنتين ولكن ما ان اقرت زيادات الرواتب حتى استغلها الباعة فزادوا الاسعار من جديد والموظفون مثلي لم يقبضوا بعد دينارا واحدا ، اما المواطن قاسم عبد الله(مهندس يسكن الصالحية) فيقول: سوقنا في الشواكة حدث عنها ولا حرج بعد ان كان ارخص من اسواق المناطق الاخرى. والان صار اغلى، شانه شأ ن سوق علاوي الحلة مع انهما في منطقتين شعبيتين فماذا نستطيع ان نفعل تجاه هذه الحالة ؟

- اى حالة تقصد ؟ حبذا لو توضح.

- اقصد ان اسواقنا تفتقد اخلاقيات السوق ، فلا منافسة بنوع السلعة من حيث الثمن والجودة ومنع الاحتكار والاستغلال ولا حماية للمستهلك .

اما زهراء ام احمد (موظفة توشك على التقاعد ، تسكن الاعظمية) فتقول : شعرت بشيء من الارتياح لقرار زيادة الرواتب لكن الخوف الذي تعودناه من الباعة خلال السنين الماضية سرعان ما عكر شعوري بالارتياح فاختلطت فرحتي بالأسى. لأن الباعة وخاصة الطارئين الجدد على السوق لا يخافون الله ولا يخشون عباد الله ، فهؤلاء المتعطشون لاقتناص الفرص يجدون الامور سانحة لملء جيوبهم ، ولا يردعهم الا اجراءات فرض التسعيرة بصرامة. فنحن ندفع على حسب ما يريدون وهم وحدهم المنتفعون من حقهم وحق كل من يعمل ان يربح، ولكن ليس بهذه الطريقة وهذه الدرجة ؟ حيث لاتوجد اجراءات تحمي المستهلك من الاستغلال والجشع خصوصا ان اقل زيادة على أي سلعة هي ٢٥٠ الف دينار، وهذا يكلفنا كثيرا كل يوم لان ما نشتريه لسد حاجة البيت كثير وهذا على مدى الاشهر والسنين. فتصور! وكررت رغبتها بأن ننشر اقوالها كما هي راجية المسؤولين ان يلتفتوا الى معالجة هذه الحالة المرضية لدى من أسمتهم (الطفيليين) الذين غزوا السوق فاساءا ، وكررت القول بأ همية اصدار عملات صغيرة ليتعاطى بها الجميع عسى ان تخفف من حدة الغلاء وشدة الاستغلال والجشع ، وتساءلت بانكسار: الدولة ارادت افادتنا ، اكن هذه القائدة لم ينتفع منها الا الباعة.

> تصور! وكررت رغبتها بأن ننشر اقوالها كما هي راجية المسؤولين ان يلتفتوا الى معالجة هذه الحالة المرضية لدى من أسمتهم (الطفيليين) الذين غزوا السوق فاساءا ، وكررت القول بأ همية اصدار عملات صغيرة ليتعاطى بها الجميع عسى ان تخفف من حدة الغلاء وشدة الاستغلال والجشع ، وتساءلت بانكسار: الدولة ارادت افادتنا ، اكن هذه القائدة لم ينتفع منها الا الباعة.

بافيت: الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود ونتائج البنوك ستتأثر

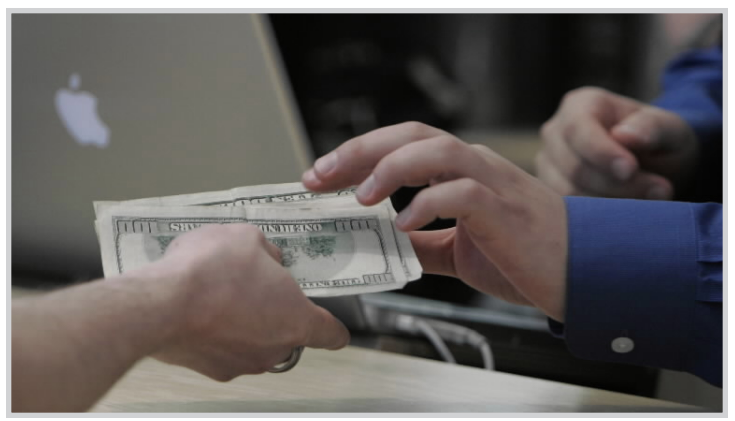

(نيراسكا) /الوكالات

قال المستثمر الامريكي وارين بافيت أغنى رجل في العالم ان الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود فيما يناقض تقريرا حكوميا أشار الى نمو ضعيف للاقتصاد.

وأدلى بافيت بتقييمه خلال مؤتمر صحفي عقد في أوماها.

وكانت وزارة التجارة قد قالت الاربعاء الماضي ان الاقتصاد حقق نموا بنسبة ٠,٦ بالمئة بمعدل سنوي في الربع الاول لكن بافيت قال ان عدد سكان البلاد ارتفع أيضا وهو ما يجعل معدل النمو الحقيقي أقل. وقال أيضا انه حتى اذا كانت البيانات لا تظهر أن الاقتصاد ينكمش فان الناس يشعرون بأنه كذلك.وقال "الولايات المتحدة في حالة ركود بحسب تعريفي له. سأعرف ذلك على أنه وضع يقوم فيه الناس بأعمال أقل كفاءة مما كانوا عليه قبل ثلاثة أو ستة أو ثمانية أشهر كما أن معظم الأعمال تجد نفسها في ذلك الوضع أيضا.

"اذا لم نكن في حالة ركود.. فلا أعتقد أن الناس يريدون أن يظل (الاقتصاد) اتجاهه الحالي ويقولون انه رائع."

وتابع بافيت أن مشكلات قطاع الاسكان ستؤثر بالسلب في نتائج البنوك لمدة " عامين" وان الخسائر الهائلة وعمليات شطب الاصول في القطاع بسبب الديون المعدومة أبعد ما تكون عن الانتهاء.

وقال "سيكون هناك بالتأكيد مزيد من المعاناة."واضاف أن البنوك بحاجة الى تحسين ادارة المخاطر. وذكر أنه درس مؤخرا امكانية شراء بنك استثماري كبير لم يحدده بالاسم من خلال قراءة تقريره السنوي الذي جاء في ٢٧٠ صفحة حدد من بينها ٢٥ صفحة قال انه لم يفهم ما قرأه فيها.

وقال "قررت ألا أشتري هذا البنك."

منتجو الأسمنت في الامارات يخفضون الأسعار لمكافحة التضخم

دبي / وكالات

قالت وزارة الاقتصاد في دولة الامارات العربية المتحدة يوم الاثنين ان منتجي الأسمنت في الامارات اتفقوا معها على خفض أسعارهم نحو ستة بالمئة بأثر فوري في إطار حملة على مستوى البلاد لمكافحة التضخم. وقالت الوزارة في بيان وزع على الصحفيين في دبي أن المنتجين وافقوا على خفض سعر (جوال) الأسمنت زنة ٥٠ كيلوجراما الى ١٦ درهما (٤,٣٦ دولار) من ١٧ درهما وزيادة الانتاج بواقع الثلثين ليصل الى ٢٥٠ الف جوال يوميا.

وقال احمد سيف بالحصا رئيس جمعية المقاولين بدولة الامارات في البيان ان توقيع الاتفاق جاء في وقت ملائم للغاية نظرا لانه فضلا عن السيطرة على سعر الاسمنت فانه يؤثر ايجابيا ايضا على جوانب مختلفة من السوق.

ولم تذكر الوزارة على الفور أي تفاصيل عن انتاج الاسمنت في الامارات والزيادة المقررة.

وأظهر مسح أجرته رويترز وشمل ١١ بنكا وشركة ابحاث أن التضخم في الامارات ثاني أكبر اقتصاد عربي سيرتفع على الارجح الى ١٢ بالمئة هذا العام من ١١ بالمئة العام الماضي.

وقال بنك المستثمر الوطني في مارس اذار ان الطلب على الاسمنت في الامارات قد يرتفع الى ٢٦,٢ مليون طن بحلول عام ٢٠١١ مع استمرار القلق بشأن الامدادات وذلك نتيجة استثمار الشركات والحكومات في مشروعات تشييد. وبدأ البنك في مارس تغطية شركات الاسمنت الخمس في الامارات.

وقال البنك انه في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ زاد استهلاك الاسمنت في الامارات بمعدل سنوي مجمع يبلغ ٢٤,٧ بالمئة ومن المتوقع أن يستمر النمو في المستقبل مع انضمام الامارات الاصغر الى الموجة المحمومة للتنمية العقارية.

مؤشرات

احتجاجات

قال شهود ان الآلاف من الصوماليين الغاضبين نظموا احتجاجات في شوارع العاصمة مقديشو يوم الاثنين لإعتراضهم على رفض تجار المواد الغذائية قبول عملات ورقية قديمة قيل انها السبب في ارتفاع نسبة التضخم.

وقال المحتج حسين عبد القدير لرويترز وهو يجر إطارا قال انه يعتزم إشعال النيران به في منطقة بجنوب مقديشو "الغضب يجتاح المدينة."

وتابع "رفض التجار قبول العملات الورقية القديمة. أسعار الغذاء مرتفعة ولا نجد ما نأكله. سنحتج حتى يوافق التجار على قبول العملات ويبيعوا لنا الغذاء."

وتقدر العملة الصومالية بنحو ٣٤ ألف شلن أمام الدولار وهو أكثر من ضعف ما كان عليه قبل عام ويلقي كثيرون باللوم على مزيفي العملة في انخفاض قيمة الشلن.

وأدى ذلك إضافة الى ارتفاع أسعار الغذاء في العالم الى حرمان الكثيرين في الصومال الذي يقطنه عشرة ملايين نسمة من المال اللازم لشراء الغذاء واندلاع العديد من الاحتجاجات أو أعمال الشغب خلال الشهور الستة المنصرمة.

النفط

ارتفع سعر النفط أكثر من دولار ليتجاوز مستوى ١١٧ دولارا للبرميل يوم الاثنين مواصلا مكاسب الجلسة السابقة التي بلغت ثلاثة بالمئة يدعمه توقف مزيد من الانتاج في نيجيريا والتوترات بين ايران والغرب.

وصعد سعر الخام الامريكي الخفيف في عقود حزيران ما يصل الى ١,٠١ دولار ليصل الى ١١٧,٣٣ دولار للبرميل في معاملات اوروبا. وبحلول الساعة ٠٨٤٢ بتوقيت جرينتش ارتفع الخام الامريكي ٨٦ سنتا.

وزاد سعر مزيج برنت ٩٢ سنتا الى ١١٥,٤٨ دولار للبرميل.

ويعلل بشأن النفط واسعار هذه الزيادة الى الاقبال على شراء النفط في السوق العالمية، وان ذلك يدل على الحاجة الماسة لهذه المادة الحيوية في الصناعات.

ازمة

قال رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون يوم الاثنين ان من المُستحيل التهكن بموعد انتهاء الأزمة المالية العالمية مضيفا أن ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية هو المشكلة الاقتصادية الرئيسية التي يواجهها العالم.

وقال فيون لاذاعة فرانس انفو "هناك أزمة اقتصادية عالمية ولا يمكنني أن أقول متى ستنتهي."

واضاف "لقد عدت لتوي من الولايات المتحدة حيث لا تستطيع السلطات المالية والسياسية التكهن بما اذا كانت قد اجتازت الازمة أم أن ٢٠٠٩ سيظل عام أزمة للاقتصاد الامريكي."

واجرى فيون محادثات مع بن برنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) الامريكي وهنري بولسون وزير الخزانة يوم الجمعة خلال زيارة لواشنطن.

وقال انه لا يتوقع تراجع أسعار النفط على المدى الطويل وان محاولة خفض السعر من خلال الدعم الحكومي ليست هي الحل.

شراء

قال بنك برقان الكويتي يوم الاثنين انه سيشتري أصولا خارجية من بنك الخليج المتحد البحريني مقابل ١٩٤ مليون دينار (٧٢٧,٧ مليون دولار) في إطار برنامجه للتوسع الدولي.

وقال البنكان في بيان مشترك ان الصفقة تشمل حصصا في بنك بغداد وبنك الخليج الجزائر والبنك الاردني الكويتي وبنك تونس الدولي.

وتسيطر شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) الاستثمارية على بنك برقان وبنك الخليج المتحد.

وقال بنك برقان انه يعتزم بيع ٢٠٠ مليون سهم بنهاية الشهر المقبل للمساهمة في تمويل الصفقة. وتظهر معلومات رويترز ان عدد الاسهم المصدرة للبنك ٩٤٦,٦ مليون سهم.

وفي وقت سابق من الشهر الجاري قال ليون لرويترز ان البنك يريد الاستحواذ على بنوك في الشرق الاوسط وشمال افريقيا في إطار برنامجه للتوسع. ولم يتسن على الفور الاتصال به للتعقيب. وقالت كيبكو في مارس آذار الماضي انها تريد اقامة وحدة للعمليات المصرفية الاستثمارية ولادارة الاصول ووحدة أخرى لتقديم خدمات تجارية.

(الدولار يساوي ٠,٢٦٦٦ دينار)